

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

السلام علیکم ورحمۃ اللہ وبرکاتہ

کیا فرماتے ہیں علمائے دین و مفتیان شرع متین اس مسئلے میں کہ
ایک شخص نے کسی فقیر کو زکوٰۃ یا صدقہ دیا، اب وہ فقیر کسی غنی کو
یہ مال بطور تمکین یا اباحت دینا چاہتا ہے۔ اس سوال پر ہے کہ آیا فقیر کیلئے ضروری
ہے کہ وہ غنی کو اس کا مالک بنائے یا اباحت سے بھی غنی کیلئے اس کا استعمال
کرنا جائز ہوگا؟

احسن الفتاویٰ ج ۲ ص ۲۶۹ (انجام سعید کینی) میں اباحت والی صورت میں
عدم جواز کا قول فرمایا ہے۔

جبکہ بذیل المحمود فی حل سنن الی داؤد ج ۳ ص ۲۵ (مکتبۃ الشیخ یاماد آباد)
میں اباحت کی صورت میں غنی کیلئے اس کا استعمال جائز قرار دیا ہے۔
براہ کرم مذکورہ مسئلے میں قول فیصل بیان فرما کر محضون فرمائیں

۲. نیز صدقات واجبہ اور صدقات نافلہ کی تمکین و اباحت میں کچھ فرق ہے یا نہیں؟

۳. علی صورت عدم جواز اباحت الصدقۃ للغنی آیا غنی کو ایسے فقیر کے گھر کھانا کھانا یا
اس کی دعوت قبول کرنا جائز ہوگا یا نہیں؟

۴. نیز مذکور فقیر کی مالخ اولاد بیٹے مس کے گھر سے کھانا کھانا جائز ہوگا یا نہیں؟

براہ کرم مذکورہ سوالات کے جوابات مع الدلائل بیان فرما کر محضون فرمائیں۔

شکریہ۔

والسلام

مولوی ذیشان احمد

خطیب و امام قبا، مسجد مباری کراچی

موبائل نمبر: 0322-3583405



الجواب حامداً ومصلياً

(۱)۔۔۔۔۔ یہ بات تو متفق علیہ ہے کہ غنی اور ہاشمی کے لئے زکوٰۃ ناجائز ہے۔ نیز اس میں بھی اختلاف نہیں کہ فقیر زکوٰۃ وصول کرنے کے بعد اگر غنی یا ہاشمی کو زکوٰۃ مالک بنا کر دیدے تو زکوٰۃ کا استعمال اُن کے لئے حلال ہے۔ لیکن اس مسئلہ میں حضرات علماء کرام رحمہم اللہ کا اختلاف ہے کہ کیا فقیر کو ملی ہوئی زکوٰۃ فقیر کی ملکیت میں غنی اور ہاشمی براہ راست استعمال کر سکتے ہیں یا نہیں۔ یعنی فقیر اگر مال زکوٰۃ اباحتہ پیش کرے تو غنی اور ہاشمی کے لئے اس کا استعمال جائز ہے یا نہیں۔

بعض حضرات فقہاء کرام رحمہم اللہ یہ ارشاد فرماتے ہیں کہ زکوٰۃ کا مال فقیر کی ملکیت میں غنی اور ہاشمی کے لئے براہ راست استعمال کرنا جائز نہیں ہے۔ جبکہ دوسرے حضرات اس صورت میں بھی جواز کے قائل ہیں۔

الفتاویٰ الہندیہ - (۵ / ۳۴۰)

الغني إذا أكل مما تصدق به على الفقير إن أباح الفقير ففي حل التناول

اختلاف بين المشايخ وإن ملكه الفقير الغني لا بأس به

البحر الرائق - (۲ / ۲۶۴)

وللغني أن يشتري الصدقة الواجبة من الفقير ويأكلها وكذا لو وهبها له لما

علم أن تبدل الملك كتبدل العين فلو أباحها له ولم يملكها منه ذكر أبو

العين النسفي أنه لا يحل تناوله للغني. وقال خواهر زاده يحل - كذا في

الفوائد بالتاجية ((التاجية))

عدم جواز کے بعض قائلین نے حدیث بریرہ رضی اللہ عنہا سے اس طرح استدلال کیا ہے کہ آنحضرت ﷺ نے جو یہ فرمایا: لک صدقہ ولنا ہدیۃ تو اس میں لام تملیک کے لئے ہے۔

صحیح البخاری - (۵ / ۲۰۲۲)

عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: كان في بريرة ثلاث

سنن إحدى السنن أنما أعتقت فخيرت في زوجها وقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم (الولاء لمن أعتق) . ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم

والبرمة تفور بلحم فقرب إليه خبز وأدم من أدم البيت فقال (ألم أر البرمة

فيها لحم) . قالوا بلى ولكن ذلك اللحم تصدق به على بريرة وأنت لا

تأكل الصدقة . قال (عليها صدقة ولنا هدية)

(جاری ہے۔۔۔۔۔)



الدر المختار - (۶ / ۱۱۶)

(ولو قضی به) بالولاء (لقوم أمه بعد خصومتهم مع قوم الأب في ولائه فهو) أي القضاء بما ذكر (تعجيز) لأنه في فصل مجتهد فيه (وطاب لسيدته وإن لم يكن مصرفاً) للصدقة (ما أدى إليه من الصدقات فعجز) لتبدل الملك وأصله حديث بريرة هي لك صدقة ولنا هدية (كما في وارث) شخص (فقير مات عن صدقة أخذها وارثه الغني و) كما في (ابن سبيل) أخذها ثم وصل إلى ماله وهي في يده (أي الزكاة وكفقير استغنى وهي في يده فإنها تطيب له بخلاف فقير أباح لغني أو هاشمي عين زكاة أخذها لا يحل لأن الملك لم يتبدل

تبيين الحقائق - (۵ / ۱۷۳)

ولو أباح الفقير للغني أو الهاشمي عين ما أخذ من الزكاة لا يحل لأن الملك لم يتبدل ونظيره المشتري إذا اشترى شراء فاسدا لا يطيب بالإباحة . ولو ملكه يطيب

الجوهرة النيرة - (۱ / ۴۹۵)

رجل أعطى فقيراً من زكاته أو من عشر أرضه أو من فطرته ثم إن الفقير أطعمه المعطي لا يجوز ذلك إلا على سبيل التملك ولا يجوز على سبيل الإباحة وكذا لا يجوز لغني آخر أو هاشمي أو لأبي المعطي أو لابنه إذا كان على سبيل الإباحة ويجوز على سبيل التملك فإن تبدلت العين المعطاة بأن باعها الفقير بعين أخرى بأن كان تمراً فباعه بزبيب أو بحنطة أو ما أشبه ذلك جاز فيها الإباحة وتبدل العين كتبدل الملك .

العناية شرح الهداية - (۱۳ / ۱۰۷)

قال (وما أدى المكاتب من الصدقات إلى مولاه إلخ) إذا كان المكاتب أخذ من الزكوات شيئاً وعجز ، فأما إن عجز بعد أدائه إلى المولى أو قبله ، فإن كان الأول فهو طيب للمولى بالإجماع لأن سبب الملك فيه قد تبدل لأن العبد يملكه صدقة والمولى يملكه عوضاً عن العتق ، وتبدل السبب كتبدل العين .

أصل ذلك حديث بريرة رضي الله عنها فيما أهدت إليه صلى الله عليه وسلم وهي مكاتبة حيث قال صلى الله عليه وسلم " { هي لها صدقة ولنا هدية } " وهذا بخلاف ما إذا أباح الفقير ما أخذ من الزكاة لغني أو هاشمي

(جاری ہے۔۔۔۔۔)



فإنه لا يطيب لهما ، لأن المباح له يتناوله على ملك المبيع فلم يتبدل سبب الملك ، ونظيره المشتري شراء فاسدا إذا أباح لغيره لا يطيب له ولو ملكه طاب له .

جو حضرات علماء کرام رحمہم اللہ اس مسئلہ میں جواز کے قائل ہیں وہ اس حدیث سے استدلال کرتے ہیں جس میں آنحضرت ﷺ نے فقیر کی ملکیت میں غنی کے لئے مالِ زکوٰۃ سے دعوت کھانے کو حلال قرار دیا:

أخرج أبو داود في سننه (١١٩/٢)

تحت باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني: "حدثنا محمد بن عوف الطائي ثنا الفريابي ثنا سفيان عن عمران البارقي عن عطية عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله أو ابن السبيل أو جار فقير يتصدق عليه فيهدي لك أو يدعوك قال أبو داود ورواه فراس وابن أبي لیلی عن عطية عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ."

وكذا في شرح معاني الآثار - الطحاوي - (١٩ / ٢)

واضح رہے کہ محدثین کرام رحمہم اللہ کی تصریح کے مطابق ”پڑوسی“ کی قید تمثیل کے لئے ہے۔ لہذا اس سے معلوم ہوا کہ اگر کسی شخص کو خواہ وہ غنی یا حاشی ہو فقیر مالِ زکوٰۃ اباحت پیش کرے تو بھی اس کا استعمال غنی اور حاشی کے لئے حلال ہے۔

نیز درج ذیل تصریحات بھی اسی پر شاہد ہیں:

وقال العلامة السهاري نفوري في بذل المجهود (٤٥/٢)

في شرح قوله عليه الصلاة والسلام: (فيهدي لك أو يدعوك) "أي يضيفك و يطعمك و أنت غني والحاصل أن الفقير إذا تصدق عليه فيهدى للغني ويملكه أو يضيف الغني ويطعمه على سبيل الإباحة تحل للغني على الحالين".

وفي أوجز المسالك إلى موطأ مالك (ج ٦ ص ٣٠):

(أو لرجل) غني (له جار) ليس بقيد احترازي بل على سبيل التمثيل (مسكين) المراد به ما يشمل الفقير أيضاً (فتصدق) بيناء المجهود (على المسكين) بشيء (فأهدى) أي أهدى ذلك الشيء (المسكين) بالرفع (الغني) وهذا أيضا كالذي قبله يحل للغني لأن الصدقة قد بلغت محلها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في قصة بريرة > هو لها صدقة ولنا هدية < وهذا كله في صدقة الواجب أما صدقة التطوع فهي بمنزلة الهدية تحل للغني والفقير.



عون المعبود - (٥ / ٣٢)

(أو جار فقير) إضافة جار إلى فقير (يتصدق) بصيغة المجهول (عليه)
 أي الفقير (فيهدي) من الإهداء أي الفقير (لك) التفات من الغيبة إلى
 الخطاب (أو يدعوك) إلى أكل ذلك الطعام من الصدقة

شرح سنن أبي داود - عبد المحسن العباد - (٩ / ٥١)

قوله: (أو جار فقير يتصدق عليه فيهدي لك، أو يدعوك) وهذا مثل الأول،
 ومعنى ذلك أن يصنع وليمة فيدعوك لتأكل منها، فهي صدقة عليه، وبعد
 أن ملكها فإنه يتصرف فيها بالإهداء أو بالإطعام، فلا حرج على الغني بأن
 يتناول شيئاً من طعام الفقير الذي تصدق به عليه، أو يقبل هدية منه، ويشبه
 ذلك ما جاء في قصة بريرة رضي الله عنها أنه تصدق عليها وأهم أكلوا مما
 تصدق به عليها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (هو لها صدقة، ولنا
 هدية) يعني: منها، فدل هذا على أن الفقير إذا ملك شيئاً فإنه يتصرف فيه
 كيف يشاء إما بالإهداء، أو بالإطعام، وأنه لا حرج على الغني إذا أكل أو
 طعم من طعام المتصدق عليه، أو أخذ هدية من المتصدق عليه،

صحيح مسلم - عبد الباقي - (٢ / ٧٥٤)

عن ابن شهاب أن عبيد بن السباق قال إن جويرية زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فقال *
 هل من طعام قالت لا والله يا رسول الله ما عندنا طعام إلا عظم من شاة
 أعطيته مولاتي من الصدقة فقال قربه فقد بلغت محلها

قال العلامة النووي في شرحه: ١٨١/٧

"باب اباحة الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم ولبنى هاشم وبنى المطلب وان
 كان المهدي ملكها بطريق الصدقة وبيان أن الصدقة اذا قبضها المتصدق
 عليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل أحد ممن كانت الصدقة محرمة
 عليه: قوله صلى الله عليه وسلم في لحم الشاة الذي
 أعطيته مولاة جويرية من الصدقة: "قربه فقد بلغت محلها" هو بكسر الحاء
 أي زال عنها حكم الصدقة وصارت حلالا لنا وفيه دليل للشافعي وموافقيه
 أن لحم الأضحية اذا قبضه المتصدق عليه وسائر الصدقات يجوز لقابضها
 بيعها ويحل لمن أهداها اليه أو ملكها منه بطريق آخر وقيل بعض المالكية لا
 يجوز بيع لحم الأضحية لقابضها".



وقال العلامة القرطبي في المفهم: (١٢٩/٣) في شرح قوله عليه الصلاة والسلام لبريرة: (قريبه فقد بلغت محلها) في لحم الشاة الذي أعطيته مولاة جويرية من الصدقة: "يعنى أن المتصدق عليها قد ملكت تلك الصدقة بوجه صحيح جائز فقد صارت كسائر ما تملكه بغير جهة الصدقة، وإذا كان كذلك فمن تناول ذلك الشيء المتصدق به من يد المتصدق عليه بجهة جائزة غير الصدقة جاز له ذلك وخرج ذلك الشيء عن كونه صدقة بالنسبة إلى الآخذ من يد المتصدق عليه وإن كان ممن لا تحل له الصدقة في الأصل".

وقال العلامة السيوطي في "الديباج" على صحيح مسلم: ٥١٨/١ "قوله: فقد بلغت محلها) بكسر الحاء أي زال عنها اسم الصدقة وصارت حلالا لنا".

وقال في نيل الأوطار: ١١٥/٩ "وفي حديث أنس دليل على أن الصدقة إذا قبضها من يحل له أخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة و جاز لمن حرمت عليه الصدقة أن يتناول منها إذا أهديت له أو بيعت".

وقال الزرقاني في شرحه (١٦٨/٢) في شرح حديث عطا بن يسار: "أو لرجل اشتراها بماله من الفقير الذي أخذها أو لرجل! جار مسكين المراد به ما يشمل الفقير فتصدق على المسكين فأهدى أي أهداها المسكين للغني فتحل له لأن الصدقة قد بلغت محلها فيه وفيما قبله وله جار خرج على جهة التمثيل فلا مفهوم له فالمدار على إهداء الصدقة التي ملكها المسكين لجار أو لغيره ويأتي في حديث إهداء بريرة لحما تصدق به عليها إلى عائشة قوله صلى الله عليه وسلم هو عليها صدقة وهو منها لنا هدية".

لہذا اس مسئلہ میں راجح یہی ہے کہ فقیر شخص زکوٰۃ میں ملی ہوئی چیز کسی غنی کو یا ہاشمی کو اباحت پیش کرے تو غنی اور ہاشمی کے لئے اس کا استعمال جائز اور حلال ہے۔ (مأخذہ تبویب: ٤٣٣/٤٣)

(٢)۔۔۔۔۔ مذکورہ بالا اختلاف صدقات واجبہ کی اباحت والی صورت میں ہے۔ جبکہ صدقات ناقلہ غنی اور ہاشمی کے لئے خود وصول کرنا اور فقیر کی طرف سے بالاتفاق تملیک اور اباحت کی دونوں صورتوں میں اس کا استعمال جائز ہے۔



بدائع الصنائع - (۲ / ۴۷)

وأما صدقة التطوع فيحوز صرفها إلى الغني لأنها تجري بغير الهبة

الدر المختار - (۲ / ۳۵۰)

(و) لا إلى (بنی ہاشم) إلا من أبطل النص قرابته وهم بنو لب فتحصل

لمن أسلم منهم كما تحمل لبني المطلب ثم ظاهر المذهب انغلاق المنع وقبول

العبي والهاشمي يجوز له دفع زكاته لمثله صوابه لا يجوز

نهر (و) لا إلى (موالیہم) أي عتقائهم فأرفأؤهم أولى لحديث مولی

القوم منهم وهل كانت تحمل لسائر الأنبياء خلاف واعتمد في النهر حلها

لأقربائهم لا لهم (وحازت التطوعات من الصدقات)

تحفة الفقهاء - (۱ / ۳۰۱)

فأما صدقة التطوع فيحوز صرفها إلى الغني وتعمل له وتكون بمنزلة الهبة له

الجوهرة النيرة - (۱ / ۴۹۲)

ولو دفع إلى الغني صدقة التطوع جاز له أخذها

(۳،۴)۔۔۔۔۔ مذکورہ بالا اختلاف ان دونوں صورتوں میں بھی وارد ہو گا اور غنی کے لئے ایسے فقیر کی دعوت

قبول کرنا جو صدقات واجبہ سے دعوت کر رہا ہو اور فقیر کی مالدار بالغ اولاد کے لئے اپنے والد کے گھر کھانا کھانا رائج

واللہ سبحانہ تعالیٰ ملہم الصواب

قول کے مطابق جائز ہو گا۔۔۔۔۔

سید عبد اللہ عفا اللہ عنہ

دارالافتاء جامعہ دارالعلوم کراچی

۱۰ جمادی الثانی۱۴۳۳ھ

۲۲ مئی ۲۰۱۲ء

الجواب صحیح

۱۱/۶/۱۴۳۳ھ

الجواب صحیح
۱۱ جمادی الثانی۱۴۳۳ھ

الجواب صحیح
۱۱/۶/۱۴۳۳ھ

الجواب صحیح
۱۱/۶/۱۴۳۳ھ

الجواب صحیح
سید عبد اللہ عفا اللہ عنہ
۱۱/۶/۱۴۳۳ھ



الجواب صحیح
سید عبد اللہ عفا اللہ عنہ
۱۱/۶/۱۴۳۳ھ



الجواب صحیح
سید محمد فضل علی عفا اللہ عنہ
۱۱/۶/۱۴۳۳ھ

